

قطر

مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل

تقارير خاصة حول ممارسات حقوق الإنسان في البلاد عن عام 2009

الصادر بتاريخ 11 مارس/ آذار 2010.

قطر دولة دستورية يحكمها صاحب السمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ويُقدر عدد سكانها بحوالي 1,8 مليون نسمة، منهم قرابة 225 ألف مواطن؛ يمارس الأمير سلطة تنفيذية كاملة. وينص دستور عام 2005 على أن الحكم وراثي وينحصر في سلالة الأمير من الذكور من عائلة آل ثاني. تعتبر الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. يُقر الأمير التشريعات أو يرفضها بعد مشاوره أعضاء مجلس الشورى، البالغ عددهم 35 عضوًا معيّنًا، ومجلس الوزراء. لا توجد انتخابات للقيادة الوطنية كما يحظر القانون تشكيل الأحزاب السياسية. في عام 2007 إنتخب المواطنون أعضاء المجلس البلدي المركزي البالغ عددهم تسعة وعشرين عضوًا ولم تكشف تقارير عملية مراقبة الإنتخابات، التي أجرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المعينة من قبل الحكومة، وكذلك عمليات المراقبة غير الرسمية من قبل البعثات الدبلوماسية، عن وجود مخالفات واضحة. هذا، وتسيطر السلطات المدنية بصورة عامة على قوات الأمن سيطرةً فعالة.

إفتقر المواطنون إلى حق تغيير قيادة حكومتهم عبر الإنتخاب. كانت هناك إعتقالات مطولة في مرافق مكتظة وقاسية وغالبًا ما ينتهي الأمر بالإبعاد. فرضت الحكومة قيودًا على الحريات المدنية، بما في ذلك حريات التعبير، الصحافة (بما في ذلك استخدام شبكة الإنترنت)، التجمع، إنشاء جمعيات والحريات الدينية. كما واجه العمال الأجانب قيودًا مفروضة على السفر إلى الخارج. شكل الإتجار بالبشر أحد المشكلات، وبصورة رئيسية في قطاعي العمال وخدم المنازل. قيّد التمييز القضائي، والمؤسساتي، والثقافي ضد النساء مشاركتهم في المجتمع. أفضت مشكلة الوضع القانوني المُعلّق للبدون (أشخاص لا يحملون جنسية أية بلد وتربطهم صلات إقامة بالبلاد) إلى تمييز ضدهم، ولم تشهد مشكلتهم حلًا حتى الآن. مارست السلطات تقييدًا شديدًا على حقوق العمال وخاصة في قطاع العمال الأجانب وخدم المنازل.

احترام حقوق الإنسان

القسم الأول: احترام سلامة الإنسان، بما في ذلك عدم خضوعه لما يلي:

الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير قانوني.

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أي من مؤسساتها لعمليات قتل تعسفية أو غير قانونية.

الاختفاء

لم ترد أية تقارير عن إختفاء أشخاص بسبب دوافع سياسية.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الممارسات ولم ترد أية تقارير حيال قيام مسؤولين حكوميين باستخدام التعذيب. ذكر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2008 تلقّيها معلومات عن حالتين من "المعاملة السيئة" وأشار التقرير إلى أن السلطات قد إتخذت "الإجراءات الواجبة واللازمة". كان توثيق حالات الإيذاء

محدودًا ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى تردد الضحايا المزعومين في الإفصاح عن تعرضهم للتعذيب أو الإيذاء. تسمح الحكومة بتنفيذ العقاب الجسدي، وذلك وفقًا لتفسيرها للشريعة الإسلامية.

نظمت الحكومة خلال العام تدريبًا لأفراد فرض القانون والعسكريين، مع التركيز على تحريم التعذيب. تساءلت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في تقريرها لعام 2006 عن مدى تنفيذ البلاد لإلتزاماتها بموجب إتفاق منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مستشهدة بالإفنتار إلى وجود تعريف شامل للتعذيب في القانون المحلي وغياب التدريب والتنقيف المعني بتحريم التعذيب لدى أفراد فرض القانون والطواقم الطبية والمسؤولين الحكوميين. بموجب الدستور، تتحول أحكام جميع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الحكومة إلى قانون محلي، وبهذا تعتبر الحكومة تعريفها للتعذيب هو المنصوص عليه في إتفاقية الأمم المتحدة.

في ختام العام، كانت قضية إسئناف الحكم الصادر بحق أحد ضباط الشرطة المتهم بإساءة معاملة مواطن هندي الجنسية في عام 2006 بانتظار البت فيها؛ وكان المواطن الهندي قد ادعى بأن الشرطي قد تعمد حرقه بالسجائر خلال الإستجواب.

أصدرت المحاكم حكمًا بتنفيذ العقوبة الجسدية (الجلد) وفقًا لتفسيرها لما نصت عليه الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمعاقرة الخمر؛ إلا أن المحكمة خفضت هذا النوع من الحكم في مرحلة الإسئناف إلى الغرامة بصورة نمطية. لم تنفذ السلطات أية عقوبة جسدية هذا العام.

أوضاع السجون ومراكز الاعتقال

في بعض السجون ومراكز الإعتقال لم تتوافق الأوضاع مع المعايير الدولية. ففي هذا العام، لم تشهد هذه المنشآت زيارات مراقبة، ولم تُوجه الدعوة لمراقبين حقوقيين مستقلين لزيارة هذه المنشآت. وقد أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المعنية من قبل الحكومة، زيارات منتظمة إلى السجون ومراكز الإعتقال والحبس، إلا أنها لم تتفقد سجن أمن الدولة. أبلغت السلطات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجنسيات السجناء والمحتجزين، كما قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة المدة الزمنية لإحتجاز كل شخص موجود رهن الإعتقال. صرحت بعض السفارات بأن الحكومة قامت بصورة متكررة بتأخير إعلامها بعملية التوقيف. جاء في تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مركز حجز الإبعاد إحتجز قرابة 1000 محتجز و300 محتجزة هذا العام. منحت الحكومة أفراد السفارات الأجنبية حق الوصول إلى مركز حجز الإبعاد والسجن المركزي بانتظام. ومع ذلك، لم توافق الحكومة على طلبات زيارة سجن أمن الدولة ومراكز الإعتقال التابعة للشرطة.

حظي مركز الحجز التابع لشرطة العاصمة بأوضاع أفضل، حيث توافرت به أسرة وأماكن إحتجاز منفصلة وفقًا للنوع. شهد سجن أمن الدولة تحسناً في الأوضاع متخطياً السجن المركزي. إحتجز مركز حجز الإبعاد بعض الموقوفين من الذكور والإناث، بانتظار محاكمة مدنية أو أشخاص بانتظار محاكمة جنائية، جنبًا إلى جنب مع أشخاص بانتظار الإبعاد. إحتجز السجن المركزي بعضًا من المحتجزين إحتياطياً مع مسجونين مدانين وذلك بسبب إكتظاظ الأماكن في مركز الحجز التابع لشرطة العاصمة. كان لوزارة الشؤون الإجتماعية السلطة على الموقوفين من الأحداث وإحتجزتهم بصورة منفصلة تحت إشراف أخصائي إجتماعي.

الاعتقال أو الإحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الإعتقال والإحتجاز التعسفي. يمكن للسلطات إحتجاز الأشخاص في سجن أمن الدولة لفترات غير محدودة بموجب قانون حماية المجتمع ومكافحة الإرهاب. لم ترد تقارير عن حدوث حالات إعتقال أو إحتجاز تعسفي. أوردت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خلال هذا العام، أن السلطات أطلقت سراح ثلاثة

أشخاص تم اعتقالهم من قبل بموجب القانون المذكور أعلاه. تزايدت سرعة إنهاء إجراءات إبعاد أغلب المحتجزين في مركز حجز الإبعاد خلال هذا العام، وترواحت مدة الإحتجاز ما بين يومين إلى ثلاثة أشهر.

دور الشرطة وجهاز الأمن

حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الجيش وقوات الشرطة الداخلية. تولت الشرطة، تحت سلطة وزارة الداخلية، مسؤولية الأمن العام، مكافحة الجريمة وحماية المنشآت العامة، وكانت نظرة عموم الناس إلى الشرطة نظرة فعالة. حظيت الحكومة بالأيات للتحقيق في قضايا سوء إستغلال السلطة والفساد. خلال هذا العام بدأت الحكومة تدريجيًا لمنع الفساد والتعذيب من قبل الشرطة وتراجعت تقارير إفلات المسؤولين من العقاب.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء التواجد في الحجز

يشترط القانون توقيف الأشخاص بصورة علنية بموجب مذكرات تستند إلى بيئة كافية، وتصدر هذه المذكرات عن طريق سلطة رسمية مخولة، على أن يوجه الإتهام إلى المشتبه بهم خلال 24 ساعة من اعتقالهم وأن يمثلوا أمام المحكمة بدون تأخير غير ضروري وقد إحتزمت السلطات هذا الأمر عمليًا. يضع قانون حماية المجتمع ومكافحة الإرهاب إستثناءً لهذا الأمر، حيث يسمح بالإحتجاز، بدون توجيه إتهام، لفترة تصل إلى عامين (في صورة ستة أشهر قابلة للتمديد)، كما يتيح القانون أيضًا الإحتجاز لمدة تصل إلى ستة أشهر على ذمة التحقيق، ويمكن تمديد هذه الفترة إلى أجل غير مسمى نزولاً على أمر خاص من المحكمة. القرارات الصادرة بموجب هذا القانون غير قابلة للإستئناف. يخول هذا القانون وزير الداخلية بإعتقال مدعى عليه يشتبه بارتكابه جرائم تتعلق بالأمن الوطني، أو الشرف، أو الوقاحة. وهناك أحكام من ذلك القانون تسمح لرئيس الوزراء بالبت في الشكاوى المتعلقة بمثل عمليات الإحتجاز هذه.

في أغلب القضايا، يمكن أن يأمر القاضي بالإفراج عن المشتبه به أو التحفظ عليه في إنتظار المحاكمة أو حبسه إحتياطياً على ذمة التحقيق أو الإفراج عنه بكفالة. ورغم أنه يمكن للمشتبه بهم الخروج بكفالة (باستثناء حالات الجرائم العنيفة) إلا أنه يندر تطبيق ذلك عمليًا. مالت السلطات في معظم الأوقات إلى منح المواطنين حق الخروج بكفالة من دون منح ذلك الحق لغير المواطنين. يمكن إطلاق سراح غير المواطنين وتسليمهم إلى كفلائهم من المواطنين، إلا أنهم لا يستطيعون مغادرة البلاد حتى تُسوى القضية.

يمكن للقضاة تمديد الحبس الإحتياطي لمدة شهر في كل مرة لإعطاء السلطات وقتًا إضافيًا لإجراء تحقيقات. يحق للمتهم الحصول على تمثيل قضائي في جميع مراحل التقاضي، كما يُسمح له بالإتصال على الفور بأفراد عائلته إن كان متهماً في قضايا لا تمس الأمن. وهناك أحكام في القانون توفر للمدعين توكيل محام على نفقة الدولة في القضايا الجنائية، ويتم الوفاء بالفعل بهذه الحاجة. وبصفة عامة، سمحت السلطات للمشتبه بهم من المعتقلين بموجب قانون حماية المجتمع ومكافحة الإرهاب بتوكيل محام عنهم إلا أنهم عانوا من تأخر في الإتصال بأهلهم. يُودع المحتجزين سجن أمن الدولة فور إدانتهم بارتكاب إنتهاكات لأمن الدولة.

تم تكليف اللجنة الدائمة لتفقد أحوال السجناء الموجودين بمركز حجز الإبعاد بمراجعة قضايا الأشخاص الذين يستمر إحتجازهم لمدة شهرين والنظر فيها.

العفو

تقوم لجنة بوزارة الداخلية بمراجعة قضايا فردية لمعرفة إمكانية الرأفة بهم. تقدم هذه اللجنة توصياتها للأمير

الذي يقوم بدوره بمنح العفو في الأعياد الدينية والمناسبات الخاصة. ففي شهر رمضان، أصدر الأمير عفوًا عن 205 سجين منهم 168 سجينًا من غير المواطنين. بخلاف العام الماضي، لم ترد تقارير عن إصدار الأمير عفوًا عن السجناء في اليوم الوطني لحقوق الإنسان.

الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على وجود نظام قضائي مستقل إلا أن الأمير يقوم بتعيين جميع القضاة بناءً على توصيات المجلس الأعلى للقضاء، ويتولى القضاة مناصبهم تبعًا لاختيار سمو الأمير. حوالي 75 في المئة من القضاة من المقيمين الأجانب الذين يعتمدون على تصاريح إقامة منحها إياهم السلطات المدنية. خلال هذا العام، لم ترد تقارير عن تدخل سياسي أو حكومي أو حالات فساد في المحاكم. بالرغم من تمتع الأمير بسلطة تنحية القضاة عن مناصبهم، إلا أنه لم يمارس هذه السلطة قط.

يقضي القانون بوجود سلم قضائي من ثلاث درجات: المحكمة الابتدائية، محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز. تضم المحكمة الابتدائية المحاكم العلية: (المحاكم المدنية، والجناحية، والتجارية). تنظر محكمة الاستئناف في الأحكام التي بنت فيها المحكمة الابتدائية. حدثت بعض الإصلاحات القضائية في عام 2003، حيث ألغيت المحاكم الشرعية المنفصلة، إلا أن الشريعة الإسلامية لا تزال تحكم قضايا الأسرة التي تنظر فيها المحاكم المدنية. تنظر محكمة التمييز في القضايا التي بنت فيها محكمة الاستئناف، وتوجد بهذه المحكمة أربع هيئات قضائية، هيئتان لإستئناف القضايا المدنية، وهيئتان للقضايا الجنائية. تعتبر محكمة التمييز محكمة الاستئناف الأخير وذلك باستثناء ما يتعلق بالأمور الدستورية. تتولى المحكمة الدستورية العليا منفصلة مسألة البت في النزاعات المتعلقة بدستورية القوانين والأحكام والإختصاص القضائي للمحاكم الدنيا.

توجد محكمة إدارية ذات دائرة واحدة على الأقل ضمن كل مستوى من مستويات التقاضي الثلاثة (الابتدائية، والإستئناف، والتمييز) وتضم كل دائرة ثلاثة قضاة، وهي الجهة الوحيدة المخولة بحل النزاعات الإدارية بين الجهات الحكومية.

لا توجد أحكام في القانون خاصة بإنشاء محاكم أمنية، وينظر النظام القضائي القائم في القضايا المشابهة. ينص الدستور على إنشاء محاكم عسكرية ويحصر استخدامها فقط في فترات الأحكام العرفية وعند النظر في الجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة والقوات الأمنية الأخرى.

هناك أحكام لإجراءات غير قضائية لتوقيع العقوبات الإدارية على أفراد الجيش والأمن؛ ومع ذلك، لم ترد تقارير عن اللجوء لمثل هذه الإجراءات خلال العام.

إجراءات التقاضي

يكفل القانون حق جميع المواطنين في الحصول على محاكمة عادلة، وبصفة عامة طبقت السلطة القضائية هذا الحق.

ينص القانون على أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته؛ إلا أن الواقع هو أن المتهمين بإرتكاب جريمة يواصلون

تحمل عبء حوض الإتهامات الموجهة إليهم في المحاكمة.

تجري محاكمة جميع المتقاضين أمام نظام قضائي موحد بغض النظر عن دينهم أو جنسيتهم، ويشرف المجلس الأعلى للقضاء على النظام لاعباً دور المنظم للسلطة القضائية. تعقد المحاكمات علناً أمام هيئة محلفين ويفسح المجال للجمهور لحضورها؛ يحق للقاضي، الذي يترأس الجلسة، إغلاق قاعة المحكمة أمام الجمهور إذا رأى أن القضية حساسة. وبسبب قانون صدر عن محكمة التمييز في شهر أكتوبر لعام 2008 أضحى وصول وسائل الإعلام إلى قاعات المحاكم محدوداً، إذ يتوجب على الصحفيين الحصول على موافقة القاضي لحضور الجلسات. يتم النطق بجميع الأحكام علناً.

يعمل المحامون على تهيئة الأطراف في القضية والتحدث بالنيابة عنهم أثناء جلسات المحاكمة. يتم توفير مترجمين فوريين لغير متحدثي اللغة العربية. للمتهمين الحق في التمثيل القانوني أثناء المحاكمة والإجراءات السابقة لها. وفي المسائل التي تتعلق بالقضايا الدينية، يطبق القضاة من السنة والشريعة تفسيراتهم الخاصة بمذاهبهم فيما يتعلق بآتياع نفس المذهب. ويوجد عدد كاف من القضاة سواء من السنة أو الشيعة.

يتم التوصل للحكم في قضايا الجنايات خلال أربعة إلى ستة أشهر يكون المتهم خلالها قيد الإحتجاز. فيما يتعلق بالجرح، يستغرق النطق بالحكم من شهر إلى شهرين يدعى خلالها المتهم للمثول أمام القضاء.

يحق للمدعى عليهم حضور المحاكمة والتشاور مع محام بشكل منتظم؛ ويتمتع محاموهم بحق الوصول إلى الأدلة المتعلقة بقضاياهم والتي تحتفظ عليها الحكومة وذلك بمجرد رفع الدعوى أمام المحكمة. يحق للمدعى عليهم مواجهة وسؤال شهود الإدعاء، ويحق لهم أيضاً تقديم الشهود وأدلة برائتهم. للمدعى عليهم الحق في إستئناف الحكم.

هذا، وبالرغم من عدم وجود محاكم شرعية منفصلة، إلا أن تطبيق الشريعة الإسلامية حرم النساء من حقوق متساوية في بعض أمور محددة من إجراءات التقاضي المدنية.

تقيد رسوم التقاضي المرتفعة، في محكمة التمييز، الحق في إستئناف الحكم؛ إذ يتعين على المستأنف أن يودع لدى المحكمة مبلغاً قدره 20 ألف ريال قطري (حوالي 5 آلاف وخمسة دولار) إذا كان الحكم صادراً من محكمة الإستئناف، ومبلغ 5 آلاف ريال قطري (1374 دولار أمريكي) إذا كان الحكم صادراً من محكمة ابتدائية. كما يتكلف تحريك الدعوى أمام محكمة الإستئناف ألف ريال قطري (364 دولار أمريكي). ويجب على المتقاضين إيداع 10 آلاف ريال قطري (2750 دولار أمريكي) لتحريك الدعوى أمام المحكمة الدستورية. ويمكن مصادرة تلك المبالغ أو بعضاً منها إذا قررت المحكمة رفض الإستئناف. في السابع والعشرين من سبتمبر بدأت المحكمة الدستورية العليا، المؤسسة في عام 2008، العمل عقب تعيين مبارك العسيري، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيساً لها. ويقتصر نطاق صلاحية المحكمة على القضايا من آثار التساؤلات الدستورية.

المحتجزون والمعتقلون السياسيون

لم ترد تقارير خلال العام عن وجود محتجزين أو معتقلين سياسيين.

إجراءات التقاضي المدني والوسائل الشرعية لرد الحقوق

يكفل القانون والنظام القضائي للأشخاص الذين لديهم مظالم مدنية حق اللجوء إلى النظام القضائي طالبين

الإنصاف؛ ووفقاً لما ورد بتقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2008، تتمتع أغلب القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية بحصانة ضد السلطة القضائية، فالسلطة القضائية في واقع الأمر ليست حيادية أو مستقلة، وتميل الأحكام لمحاباة المواطنين. يحدد القانون الظروف التي تستوجب عزل القاضي عن القضية لتضارب المصالح، وقد لوحظ هذا على أرض الواقع. هناك وسائل مدنية وجنائية متاحة للأشخاص الذين يسعون لرد المظالم الناشئة عن الضرر، أو يسعون إلى إيقاف إنتهاكات حقوق الإنسان؛ ومع هذا لم ترد أية تقارير عن هذه القضايا خلال العام؛ ولم ترد تقارير أيضاً عن أن أحداً من غير المواطنين قد حصل على حكم قضائي في صالحه في قضية يتخللها إدعاء بتظلم مدني.

التدخل التعسفي في خصوصيات العائلة، أو البيت، أو المراسلات.

يحظر الدستور وقانون الإجراءات الجنائية مثل هذه الأفعال؛ ولقد احترمت الحكومة في الواقع هذا الحظر بشكل عام. أضفت الأعراف الخاصة بإحترام حرمة المنازل وخصوصية النساء جواً من الحماية ضد التدخل التعسفي لكل من المواطنين وغير المواطنين. ينبغي على الشرطة إستصدار مذكرة تفتيش من السلطات القضائية تسمح بتفتيش منزل أو مكان عمل، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن الوطني أو بحالات الطوارئ. لم يسجل حدوث حالات من مثل هذا النوع خلال العام. يعتقد أن الشرطة وقوات الأمن قد قامت بمراقبة المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني.

يجب على المواطنين الحصول على إذن حكومي للزواج من أجنب، وقد منحت هذه الأذونات بصفة عامة، ويمكن للمواطنين التقديم للحصول على تصاريح إقامة أو طلب الحصول على الجنسية لأزواجهم. ويسمح قانون الجنسية للرجال والنساء التقدم بطلب الحصول على الجنسية لأزواجهم.

القسم الثاني: احترام الحريات المدنية، وتتضمن الآتي:

حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير والصحافة بما يتوافق مع القانون، إلا أن الحكومة قيدت الممارسة العملية لهذه الحقوق. واصل الصحفيون والناشرون ممارسة رقابة ذاتية بسبب الضغوط السياسية والإقتصادية لدى تغطيتهم الأنباء الخاصة بسياسات الحكومة أو المواد التي ينظر إليها على أنها معادية للإسلام، العائلة الحاكمة والعلاقات مع دول الجوار. ولم ترد تقارير حيال قيام السلطات الأمنية بتهديد أشخاص أو منظمات لمنعهم من نشر مقالات معينة. وفقاً لتصريحات بعض الصحفيين، لا يسمح للمحررين بكتابة أسماء الشركات المتورطة في قضايا خاصة بالعمل. ويكفل القانون للصحافة الحق في حضور إجراءات المحاكمات إلا أن المحكمة قد تمنع الإعلام من الحضور وفقاً لكل حالة على حدة.

يفرض قانون المطبوعات والنشر لعام 1979 إجراءات صارمة على تأسيس الصحف، وكذا عقوبات جنائية وعقوبات بالسجن في حال التشهير والقذف، ويتضمن ذلك جرح الكرامة، بالإضافة إلى إغلاق المؤسسة الإعلامية التي قامت بالنشر ومصادرة أصولها. تقع جميع القضايا المتعلقة بالإعلام في دائرة إختصاص المحاكم الجنائية.

في عام 2007 دشّن سمو الأمير مركز الدوحة لحرية الإعلام لحماية الصحفيين المهددين وبهدف دعم التدفق الحر للأخبار والمعلومات حول العالم. في يوم التاسع عشر من يونيو 2009 تنحى روبرت مينارد، الرئيس السابق للمنظمة غير الحكومية "صحفيون بلا حدود" وثلاثة من المسؤولين عن العمل بالمركز. وفقاً لرأي مينارد، "خنقت" السلطات المركز، وأنه إحتج على رفض البلاد إصلاح القوانين "العتيقة" و"القمعية" التي تحكم الإعلام لدرجة أنها، على حد تعبيره، "جعلت من المستحيل على المركز إنتقاد أي دولة أخرى لفرضاها

قيوداً على حرية الإعلام". شهد المركز خمولاً بصورة كبيرة منذ شهر يونيو، وكان موقعه الإلكتروني غير متاحاً بنهاية العام.

قبيل مغادرة مينارد، قدم المركز مساعدة لمنتني وخمسين صحفياً ومنظمة إعلامية حول العالم عبر التمويل المباشر والمساعدات الطبية وذلك وفقاً لمنظمات إعلامية غير حكومية. إنتقدت وسائل الإعلام المحلية المركز بسبب إدعاءات حول نقص الدعم المقدم للصحفيين وإنعدام مراعاته للقيم الثقافية في المنطقة.

بعد تدخل مركز الدوحة خلال العام، رفضت السلطات القضية المرفوعة ضد مراسل صحيفة جلف تايمز بيتر تاونسن. وكان تاونسن قد ألقى القبض عليه في شهر أكتوبر 2008 إثر اتهامات بـ "نشر الكراهية العنصرية" و"الإساءة لسمعة البلاد" عقب نشره وقائع حول سياسة "يوم العائلة"، حيث يتم منع العمال الآسيويين من دخول أماكن الترفيه في بعض الأيام.

تمكن المواطنون من مناقشة القضايا السياسية والدينية الحساسة؛ إلا أن الغالبية العظمى المتمثلة في الوافدين من الأجانب لم يعبروا عن آرائهم حيال الموضوعات الحساسة. لم تلاحق الحكومة قضائياً أي شخص لتعبيره عن آرائه. خلال العام إستمرت "مؤسسة قطر"، المدعومة من الحكومة، في تمويل "مناظرات الدوحة" وهي سلسلة مناظرات جماهيرية يجريها مواطنون ووافدون يناقشون خلالها قضايا عالمية مثيرة للجدل وتنازع هذه المناظرات على شبكة الـ "بي بي سي".

على الرغم من أن الصحف اليومية السبعة ليست مملوكة للدولة، إلا أن مالكيها هم من أفراد العائلة الحاكمة وتربطهم علاقات وثيقة بمسؤولي الحكومة. قامت الحكومة بمراجعة الصحف والمجلات الأجنبية ومارست الرقابة عليها بهدف منع المحتويات الجنسية والدينية والسياسية المستهجنة.

مارست الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون ومسئولو الجمارك الرقابة على المواد. لم ترد تقارير محددة خلال العام حول فرض الرقابة السياسية على بث وسائل الإعلام الإخبارية أو البرامج الأجنبية خلال العام.

عبرت القنوات الإذاعية والتلفزيونية المملوكة للدولة عن الآراء الحكومية. ناقش المشاركون عبر الإتصال بالمحطة الإذاعية المملوكة للدولة أثناء برنامج صباحي شهير موضوعات مثل عدم كفاءة الحكومة والتقصير في الإستجابة لحاجات المواطنين.

ركزت شبكة الجزيرة التلفزيونية الفضائية، الناطقة بالعربية والكائنة بالدوحة، على تغطية الأخبار الدولية والتعليق عليها. إدعت كل من الجزيرة والحكومة بأن القناة مستقلة وأنها لا تخضع لتأثير الحكومة؛ إلا أن الحكومة مارست تحكماً عبر التحرير والبرامج من خلال تمويل إدارة المحطة وإختيار أفرادها. قامت قناة الجزيرة بتغطية الأنباء المحلية متى تواجد فيها عنصر دولي. وفي شهر أكتوبر، أذاعت قناة الجزيرة الناطقة بالعربية تحقيقاً وثائقياً بعنوان (العاملون الأجانب في الخليج). إشتمل هذا التسجيل الوثائقي على مقابلات مع عاملين أجانب وأرباب عمل في الدولة وناقش آراءهم حول قانون الكفالة الذي تم تطبيقه في شهر مارس.

حرية الإنترنت

قيدت الحكومة حرية التعبير السلمي عن الآراء عبر الإنترنت وفرضت الرقابة على المحتويات السياسية والدينية والإباحية على الشبكة من خلال جهاز مقدم خدمة وسيط (بروكسي) قام بمراقبة وحظر مواقع إلكترونية، وبريد إلكتروني، وغرف محادثة من خلال مُورّد خدمة الإنترنت المملوك للدولة؛ فعلى سبيل المثال، حجبت الحكومة موقع صحيفة عرب تايمز، وهي صحيفة إلكترونية عربية أمريكية، بسبب نشرها في بعض الأحيان مقالات تنتقد الحكومة. قامت السلطات أيضاً بحجب مواقع إلكترونية أخرى مثل موقع

(boingboing.net)، وهو موقع يُعنى بالتقنيات والأزياء. يمكن للمستخدم الذي يعتقد أن موقعًا ما قد تم حجبته بالخطأ أن يبلغ عن عنوان هذا الموقع لمراجعة مدى ملائمة فحواه. ولم ترد أية تقارير عن رفع الحجب عن أي موقع بناء على هذا الإجراء. وفقًا لبيانات صادرة عن إتحاد الاتصالات الدولي في عام 2008، بلغ عدد المشتركين في شبكة الإنترنت قرابة 116 ألف مستخدم، وإستخدم الشبكة 34 في المئة من عدد السكان بالبلاد.

الحرية الأكاديمية وحرية إقامة الفعاليات الثقافية

يكفل الدستور حرية التعبير والبحث العلمي وفقا للشروط والملابسات المنصوص عليها بالقانون. وعلى أرض الواقع ذكر المحاضرون في جامعة قطر أنهم غالبًا ما مارسوا رقابة ذاتية. عبر المحاضرون بالجامعات الأجنبية العاملة بالبلاد عن تمتعهم بالحرية الأكاديمية. لم ترد تقارير عن فرض الحكومة قيودًا على الفعاليات الثقافية، ومع ذلك صرحت بعد الجماعات المنظمة للأحداث الثقافية أنها مارست رقابة ذاتية.

حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

حرية التجمع

يكفل الدستور هذا الحق إلا أنه ينظم حرية التجمع. يجب على المنظمين إبتفاء عدد من القيود والشروط من أجل الحصول على تصريح لعقد تجمع عام؛ فعلى سبيل المثال: يجب الحصول على موافقة مدير الأمن العام ويعتبر قراره نهائيًا غير قابل للإستئناف.

حرية تكوين الجمعيات

يكفل الدستور حق تكوين الجمعيات والتي يُعرّفها مجلس الشورى على أنها جمعيات مهنية. توجد العديد من الجمعيات المهنية، ولكن توجد عدة عوائق إدارية، من بينها بطء سرعة الإجراءات المطلوبة لتكوين هذه الجمعيات، تحد من ممارسة هذا الحق على أرض الواقع. يفرض القانون شروطاً صارمة على تأسيس وإدارة وعمل هذه الجمعيات. يحظر على الجمعيات الإنخراط في أية نشاطات سياسية؛ ويتعين عليها الحصول على موافقة من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لقيامها، ويمكن لهذه الوزارة رفض تأسيس الجمعية إذا رأت أنها تهدد المصالح العامة. يجب على الجمعيات المهنية دفع رسوم ترخيص قدرها 50 ألف ريال قطري (حوالي 13740 دولار أمريكي)، وسداد رسوم سنوية قدرها 10 آلاف ريال قطري (قرابة 2750 دولار أمريكي). مدة صلاحية التراخيص ثلاث سنوات، ويتعين على الجمعية بعدها تجديد تراخيصها ودفع رسوم جديدة. يتيح القانون للأجانب المشاركة في الجمعيات الخاصة في حالة إعتبار مشاركتهم ضرورية لعمل الجمعية، ويجب أن تتم مشاركتهم بموافقة رئيس الوزراء، ولا يجب أن تتعدى نسبة الأجانب 20 في المئة من إجمالي الأعضاء في الجمعية.

لم توافق الحكومة على تأسيس منظمات غير حكومية جديدة خلال العام؛ ومنذ عام 2004 وافقت الحكومة على إنشاء 15 جمعية، وبنهاية العام كانت هناك 29 جمعية أخرى قيد الدراسة، من بينهم خمس جمعيات تقدمت للحصول على ترخيص خلال العام. تم تقديم طلبات لتأسيس نقابة للصحفيين وأخرى للمعلمين لأول مرة في عام 2005 ولكنها ما زالت بانتظار الموافقة حتى نهاية العام (يجب إعادة تقديم طلب التأسيس بصفة سنوية).

تعمل المنظمات غير الرسمية، مثل جماعات دعم المجتمع ونوادي الأنشطة دون الحاجة إلى تسجيل؛ إلا أنه يحظر عليها المشاركة في نشاطات تعتبر "سياسية". وتحظر القوانين على الجمعيات الإرتباط بأية كيانات

خارجية.

يسمح قانون صدر عام 2006 بتعلق بإنشاء "مؤسسات خاصة ذات منفعة عامة" بشروط أسهل لتأسيس منظمات غير حكومية مستقلة محلية ودولية في البلاد. ورغم أن القانون لم يختبر بعد، إلا أنه يسمح بتسجيل منظمات غير حكومية مستقلة بدون العوائق الإدارية والشروط المالية التي ينص عليها القانون السابق الذي يحكم تأسيس الجمعيات.

الحرية الدينية

ينص الدستور على حرية العبادة ويمنع التمييز على أساس ديني بما يتوافق مع القانون ومتطلبات حماية النظام العام والأخلاق؛ ومع هذا واصلت الحكومة منع غير المسلمين من القيام بالتبشير ووضعت بعضاً من القيود على ممارسة الشعائر الدينية بشكل علني. لم يتقدم سوى المسيحيين، من بين أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام، بطلب إستئجار مكان لأداء شعائرهم الدينية بشكل علني. تنتهج وزارة العدل إجراءً متبعاً لتسجيل الزيجات بين المسيحيين والتي تعقدتها الكنائس المسجلة في البلاد. ويمكن لأتباع الديانات الأخرى ممارسة طقوسهم الدينية بشكل خاص دون مضايقات.

الإسلام دين الدولة، وقد مارس المسلمون من السنة والشيعة شعائرهم بحرية، حيث نظم المسلمون الشيعة (يقدر عددهم بعشرة في المئة من تعداد المواطنين) شعائرهم الدينية التقليدية ومارسوها داخل مساجدهم لأنهم أختاروا ألا يمارسوها على الملأ، وسمحت الحكومة للمسلمين الشيعة ببناء وتزيين مساجدهم دون أية قيود. يشهد الشيعة تمثيلاً لا بأس به في الحكومة ومجتمع الأعمال على المستويين المنخفض والمتوسط.

ترتبط الحكومة والعائلة الحاكمة ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات والشعائر الإسلامية وتشرف وزارة الشؤون الإسلامية على عمليات تشييد المساجد وشؤون رجال الدين والتعليم الإسلامي للكبار والمعتقين الجدد. تدير وزارة التربية والتعليم تدريس التربية الإسلامية في المدارس الحكومية. كما شارك الأمير في أداء صلاتي عيدي الفطر والأضحى، وقام بتمويل رحلات حج لعدد من الحجاج.

إستضافت السلطات في شهر أكتوبر مؤتمر الدوحة السابع لحوار الأديان وقد حضر المؤتمر أكثر من 250 مشاركاً من 59 دولة، وكان من بينهم شيوخ مسلمين وقساوسة مسيحيين وأخبار يهود. وفي ختام المؤتمر وافق المشاركون على الدعوة إلى التعاون بين الأديان للإرتقاء بحقوق الإنسان، وحماية الأماكن المقدسة، ومحاربة الجوع والمرض.

لم يكن هناك أي حظر أو إجراء لتثبيت ديانات أو طوائف محددة. منحت الحكومة كل من الكاثوليك والأنجليكان، والأورثوذكس الشرقيين، والأقباط، والعديد من الكنائس المسيحية الهندية وضماً قانونياً. كما سمحت الحكومة للطوائف الأخرى المعترف بها بفتح حسابات بنكية وكفالة رجال الدين وطلب تأشيرات دخول لهم. وإستمر العمل في بناء خمس كنائس مسيحية على قطعة أرض مستأجرة من الحكومة. لا يتصرف الهندوس والبوذيون والبهائيون وطوائف دينية أخرى بنفس القدر من الحرية التي تتمتع بها الطوائف المسيحية.

أقيمت الطقوس الدينية دون الحاجة إلى تصريح مسبق من الحكومة، إلا أنه تمت مطالبة الطوائف بعدم الإعلان عن تلك الشعائر مسبقاً أو إستخدام رموز دينية واضحة في العنن مثل نصب الصُلبان خارج مبنى الطائفة.

ينص القانون الجنائي على أنه يمكن الحكم على الأشخاص، الذين يُضبطون وهم يبشرون بإسم منظمة أو

جمعية أو مؤسسة بأي دين غير دين الإسلام، بالسجن لمدة تصل إلى عشرة سنوات. أما التبشير الفردي بديانة غير الإسلام فيمكن أن يؤدي إلى السجن مدة خمسة أعوام. يمكن سجن الأشخاص، الذين يملكون مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تروج لنشاطات تبشيرية أو تدعمها، مدة تصل إلى سنتين.

أصدرت الحكومة في شهر مايو عددًا من أوامر الإبعاد بحق مجموعة متعددة الجنسيات من الوافدين المسيحيين إثر إنخراطهم في أنشطة غير مصرح بها في مخيمات العمال بالمناطق الصناعية؛ إلا أن هذه الأوامر قد ألغيت لاحقًا. ولكن أوامر الإبعاد الأخرى الصادرة بحق إثنيين من الهنود المسيحيين مازال يجري العمل عليها بنهاية العام.

يعتبر التحول من الإسلام لديانة أخرى جريمة تستحق الإعدام قانونًا؛ إلا أنه لم تسجل أي حالة إعدام أو عقوبة أخرى نتيجة لذلك خلال العام.

على الرغم من أنه يطلب من الشخص الإفصاح عن ديانته عند التقدم للحصول على جواز سفر أو غير ذلك من الأوراق الثبوتية، إلا أنه لا يتم ذكر الإنتماء الديني في المستندات الصادرة.

تعليم الدين الإسلامي إجباريًا في المدارس الحكومية، وعلى الرغم من عدم وجود قيود على غير المسلمين الذين يقدمون دروسًا دينية خاصة للأطفال، إلا أن معظم الأطفال الأجانب يتعلمون في مدارس علمانية خاصة؛ ولم تكن هناك مدارس دينية خاصة.

نظمت الحكومة عملية نشر وإستيراد وتوزيع الكتب الدينية غير الإسلامية وسمح للأفراد بإستيراد الأناجيل والمواد الدينية الأخرى للإستخدام الشخصي أو لإستخدام أتباع الطائفة. راقب موظفو الدولة المطبوعات الإسلامية ونسخ القرآن الكريم فقط. توافرت المواد الدينية المستخدمة في أعياد الميلاد والفصح في المحال التجارية المحلية؛ إلا أن الأناجيل لم تكن متوافرة في المكتبات المحلية لا باللغة العربية ولا باللغة الإنجليزية. تم عرض زينة أعياد الميلاد في واجهات العديد من الأماكن العامة ومن بينها مجمعات التسوق والأماكن العامة بالمجمعات السكنية وكانت مثل هذه الزينة متوافرة للبيع في المحال المنتشرة عبر الدوحة.

التعسف المجتمعي والتمييز

لا توجد جالية يهودية محلية والعدد القليل من اليهود الموجودين في البلاد هم من الأجانب ولا توجد قيود على تحركاتهم أو عملهم داخل الدولة. أحيانًا، وكردة فعل لأحداث وتطورات سياسية بالمنطقة، نشرت بعض الصحف القطرية الخاصة الصادرة باللغة العربية رسومات كاريكاتورية تهين اليهود والرموز اليهودية، بالإضافة إلى مقالات إفتتاحية شبهت القادة الإسرئيليين وإسرائيل بهتلر. حدث ذلك بشكل أساسي في صحف الوطن، والشرق، والعرب، والرماية؛ ولم يصدر عن الحكومة ردة فعل تجاه ذلك. في التاسع من شهر يناير دعى الشيخ يوسف القرضاوي، أثناء خطبته المذاعة على قناة الجزيرة، إلى قتل اليهود "إبادتهم عن بكرة أبيهم". لا تقوم الحكومة بشكل رسمي بجمع أو نشر بيانات إحصائية عن إنتماءات السكان الدينية.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى "تقرير الحريات الدينية الدولي لعام 2009" على موقع www.state.gov/g/drl/rls/irf/ .HYPERLINK

حرية التنقل داخل البلاد، والمشردون داخليًا، وحماية اللاجئين، وديمو الجنسية.

يكفل الدستور تلك الحقوق؛ إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق بشكل عام؛ فقد حجمت الحكومة من تحرك

غير المواطنين داخل البلاد وسفرهم للخارج.

لم ترد أية تقارير تفيد بأن مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد طلب من الحكومة مساعدة لاجئين، أو طالبى لجوء سياسي بالبلاد، أو عديمي جنسية، أو أشخاص آخرين من هذا النوع.

إقتصرت القيود المفروضة على المواطنين المتعلقة بالتنقل داخل البلاد على المنشآت العسكرية الحساسة، والمنشآت البترولية، والمنشآت الصناعية. وخلافاً لما شهدته السنوات المنصرمة، لم تمنع مراكز التسوق العمال الأجانب من دخول أماكن الترفيه في الدوحة أثناء أيام العطلات الأسبوعية وخلال بعض الفترات المخصصة على أنها "أوقات عائلية".

يتيح قانون حماية المجتمع ومكافحة الإرهاب للحكومة منع بعض المواطنين من السفر للخارج. ويحق للرجال منع النساء البالغات من أفراد عائلتهم من مغادرة البلاد ولكن فقط عن طريق إستصدار أمر بذلك من المحكمة. لم ترد تقارير خلال العام تفيد بحالات منع نساء يتعدين الثامنة عشرة عاماً من مغادرة البلاد.

فرضت السياسة الرسمية قيوداً صارمة على سفر الوافدين للخارج. فقد جاء قانون الكفالة الذي خرج للنور في شهر مارس ليحظر على أصحاب العمل إحتجاز جوازات سفر العاملين، إلا أنه أبقى على الأحكام التي تشترط على العاملين الحصول على تصريح خروج من أصحاب عملهم قبل السماح لهم بمغادرة البلاد؛ ورغم أن القانون قد كفل إجراءً إدارياً للحصول على تصريح خروج بدون موافقة صاحب العمل، إلا أن هذه العملية كانت مرهقة؛ وتناقلت بعض السفارات الأجنبية أنباء عن أن العملية كانت غير فعالة، وأنه قد تواصل إستدعائهم للتوسط في نزاعات متعلقة بتصاريح الخروج بين عاملين أجانب وكفلائهم.

لم تسمح الحكومة للأباء/ الأمهات الأجانب بإصطحاب أبنائهم، الذين هم تحت وصايتهم، الى خارج البلاد بدون إذن الأم/الأب القطري.

يحظر الدستور النفي القسري للمواطنين سواء داخلياً أم خارجياً، وقد إحتزمت الحكومة بالفعل هذا الحظر.

يكفل الدستور للمواطنين، الذين غادروا البلاد، حق العودة إليها. تم منح الأجنيبات المتزوجات من مواطنين تصاريح إقامة كما تمكّن من التقدم للحصول على الجنسية، لكن أشتراط عليهن التخلي عن جنسياتهن الأجنبية. لم تكن هناك قيود على الهجرة من البلاد.

قامت الحكومة بين حين وآخر بسحب الجنسية أو جوازات السفر بناءً على أسباب سياسية وبالتالي تفيد حرية التنقل.

لم ترد أية تقارير عن حالات سحب الجنسية، وذلك خلافاً للأعوام الماضية.

حماية اللاجئين

يحظر الدستور إعادة اللاجئين السياسيين إلى بلادهم؛ إلا أن قطر ليست من الدول الموقعة على إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، كما أن الحكومة لم تنشئ نظاماً لتوفير الحماية أو الوضع القانوني للاجئين. توفر قوانين الدولة منح حق اللجوء السياسي وتوفير الوضع القانوني للاجئين. أما الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على كفالة محلية أو وظيفة، فقد سُمح لهم بدخول البلاد والبقاء طالما إستمرت كفالتهم، ولكن بدون منحهم الوضع القانوني للجوء.

وفرت الحكومة، بشكل عام، الحماية ضد طرد اللاجئين أو إبعادهم قسراً إلى بلاد قد تتعرض فيها حياتهم أو حرياتهم إلى تهديد بناءً على العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الإنتماء لطائفة إجتماعية معينة، أو الرأي السياسي.

عديمو الجنسية

توفر الحكومة وسائل قانونية تمكن المقيمين في البلاد منذ فترة طويلة من التقدم بطلب للتجنس والحصول على الجنسية؛ إلا أن ما يحدث على أرض الواقع هو أن القيود وتباين تطبيق القانون يحولان دون حصول فئة "البدون" عليها. يتيح قانون الجنسية لعدد أقصاه خمسين أجنبيًا في العام من التقدم للحصول على الجنسية بعد إضفاء 25 عامًا متعاقبةً من الإقامة في البلاد، ومع ذلك تم منح عدد قليل من الأشخاص الجنسية بموجب هذا القانون.

تنتقل الجنسية للأبناء عبر الأب فقط، ولا يحق للمواطنات منح جنسياتهن لأطفالهن حتى ولو ولد الطفل لأب وأم متزوجين في البلد؛ يجب على المرأة القطرية الحصول على تصريح من السلطات قبل الزواج من أجنبي، ولكنها لا تفقد جنسيتها بزواجها منه. وفقًا لمكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يوجد بالبلاد 1500 فردًا من البدون (أشخاص لا يحملون جنسية أي بلد وتربطهم صلات إقامة بالبلاد)، ولقد عانى هؤلاء من التمييز بناءً على عدم إمتلاكهم للجنسية، ولم يتمكنوا من التسجيل للحصول على خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية. لم ترد تقارير عن أوامر إبعاد عاجلة بحق المقيمين بالبلاد منذ فترة طويلة ومن بينهم البدون. ولقد أجرت اللجنة الدائمة لشؤون الجنسية دراسة خاصة في عام 2008 لتحديد مدى هذه الممارسات، لكن نتائج هذه الدراسة لم تخرج للعلن خلال العام.

القسم الثالث: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا ينص الدستور على حق المواطنين في تغيير حكومتهم سلميًا عبر الانتخابات؛ بل إن الدستور ينص على أن نظام الحكم وراثي تتوارثه سلالة الأمير من أسرة آل ثاني. مارس مجلس الشورى، المكون من أعضاء معينين من قبل الأمير، تأثيرًا بيئيًا على الوزارات، ولكن الحكم الدستوري القاض بإصدار تشريعات من قبل مجلس الشورى لم يتم تنفيذه. كان تأثير العادات العائلية والقبلية قويًا. لم تسمح الحكومة بتكوين أحزاب سياسية أو جماعات معارضة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

يمارس الأمير سلطات تنفيذية كاملة ويتضمن ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. في عام 2007 إنتخب المواطنون 29 عضوًا للمجلس البلدي في دورته الثالثة والذي تمتد فترة صلاحيته لأربع سنوات. وقد أشارت البعثات الدبلوماسية إلى عدم حدوث مخالفات واضحة في الانتخابات وقد شارك في الانتخابات قرابة 50 في المئة من أصل ما يقل عن 50 ألف ناخب يحق لهم التصويت.

لم يتمكن حوالي 75 في المئة من المواطنين من التصويت في الانتخابات البلدية التي جرت في عام 2007، في حين إقتصرت حق التصويت على العائلات التي كانت في البلاد قبل عام 1930. كافة المواطنين ممن يتعدون 21 عامًا كان لهم حق الترشح للحصول على مقعد بالمجلس البلدي. يستثني القانون الأشخاص الذين سحبت جنسيتهم ثم ردت إليهم بعد ذلك، من المشاركة السياسية وحرّم هؤلاء الأشخاص من حق الترشح لأية جهة تشريعية لمدة عشر سنوات بدءًا من تاريخ إستعادتهم للجنسية.

يحرم القانون تكوين الأحزاب السياسية أو الإنتساب إليها وقد أرجأ الأمير في شهر يوليو 2008 الإنتخابات الرامية لتوسيع عضوية مجلس الشورى ليبلغ عدده 45 عضوًا، وقام بتمديد فترة صلاحية المجلس الحالي حتى عام 2010. أجرت اللجنة الدائمة للإنتخابات في شهر فبراير برنامجًا تدريبيًا حول التخطيط للحملات الإنتخابية والإتصالات وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للديموقراطية وهو منظمة غير حكومية أجنبية، تحسبًا لإنتخابات عام 2010.

رغم تواصل تأثير الأعراف والتقاليد في الحد من مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن النساء قد شغلن مناصب عامة مثل: رئيس اللجنة الدائمة للإنتخابات، رئيس الهيئة العامة للصحة، نائب رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدرجة وزارية، رئيس الهيئة العامة للمتاحف ورئيس جامعة قطر؛ كما شهد المجلس البلدي المركزي وجود امرأة واحدة في عضويته.

القسم الرابع: الفساد والشفافية الحكوميين

يتضمن القانون عقوبات جنائية على الفساد الحكومي؛ ولقد تناقلت الصحف خلال العام أنباء عن ثلاث قضايا إختلاس أموال من شركات عامة وحتى نهاية العام لم يكن قد حكم بهذه القضايا بعد. لا يخضع المسؤولون الحكوميون لقوانين الإفصاح عن الذمة المالية.

تضطلع اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بمهام تنفيذ مواد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تطوير إستراتيجية وطنية لدعم الشفافية تنظيم حملات توعية، التحقيق في شكاوى الجمهور، إدارة ممتلكات الدولة، إقتراح التشريعات، وتدريب فرق العمل. واعتبرت اللجنة فعالة في تنفيذ ما أنيطت به.

في نوفمبر 2008، أفاد مكتب المراجعة تقارير بأنه أحال 26 قضية إلى المدعى العام تتضمن قضايا فساد في القطاع الخاص في إدارة عقود الحكومة. خلال العام، إنتهت المحاكمات إلى خمس إدانات مع أحكام في صالح الحكومة تخطت مبالغها الإجماليه 23 مليون ريال (قرابة 6.5 مليون دولار أمريكي). أوردت بعض الصحف المحلية، خلال العام، أنباء تفيد بأنه تم تسريح عددًا من المسؤولين الكبار في وزارات مختلفة بسبب إستغلالهم لمناصبهم للكسب الشخصي، ولم تخض هذه الصحف في مزيد من التفاصيل.

تنشر الحكومة القوانين في الجريدة الرسمية، وأتاحت بعض المعلومات على شبكة الإنترنت. بالرغم من وجود آلية متاحة للأفراد والمؤسسات الخاصة لطلب المعلومات، إلا أن المعلومات الخاصة بالميزانية والإتفاق الحكومي أو مشروعات القوانين لم تتوافر بصفة عامة.

القسم الخامس: موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

كان هناك القليل من منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلاد، ولا يُسمح للجمعيات المحلية أو المنظمات غير الحكومية بالإنخراط في أنشطة سياسية أو إنتقاد الحكومة.

لم يكن تتوفر لمنظمات غير حكومية دولية أو منظمات دولية تركز على حقوق الإنسان أو القضايا الإنسانية مكاتب دائمة بالبلاد، وذلك باستثناء منظمة عمالية عربية كبرى قامت في شهر مارس بوضع ممثل لها في الدوحة للعمل على قضايا حقوق العمال. شهد العام بعض زيارات لفترات قصيرة من ممثلي المنظمة ذاتها للإلتقاء مع السلطات وجهات الإتصال المحلية لفترات قصيرة.

يكفل القانون حق تأسيس جمعيات ونقابات خاصة مستقلة بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلا أن الحكومة

لم توافق إلا على طلب واحد منذ سن القانون في عام 2004، وكان هذا الطلب (لتأسيس جمعية قطر لإعادة التأهيل وذوي الإحتياجات الخاصة، وهي منظمة حقوقية غير حكومية تدعم الأشخاص من ذوي الإعاقة). نجحت منظمة أجنبية واحدة في تسجيل نفسها في عام 2007.

تتولى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ذات التمويل الحكومي، التحقيق في أوضاع حقوق الإنسان على المستوى المحلي والعمل على تحسينها. يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من قبل الحكومة، وقد صرح الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شهر ديسمبر أن اللجنة تعاملت مع 1009 طلب مساعدة خلال الإثني عشر شهراً المنصرمة: 400 طلب تقدم بها مواطنون و609 طلباً تقدم بها عاملون أجانب. من جملة أعضاء اللجنة، عينت الحكومة خمسة منهم من وزارات حكومية وسبعة أعضاء من المجتمع المدني. شارك الأعضاء الحكوميون في المداولات، ولكن أصواتهم لا تحسب عند تصويت هيئة اللجنة على القرارات.

خلال العام لم تصدر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

القسم السادس: التمييز، والإساءات المجتمعية، والإتجار بالبشر

يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو الإعاقة؛ إلا أنه لم ينص على عدم التمييز على أساس النوع أو الحالة الإجتماعية. على أرض الواقع، أثرت العادات على إجراءات الحكومة في تطبيق قوانين عدم التمييز وتواجد تمييز قانوني وثقافي ومؤسسي ضد المرأة، والأجانب، والعمال الوافدين.

النساء

يجرم القانون العنف المنزلي والإغتصاب ولكنه لا يتطرق إلى إغتصاب الزوج لزوجته. وقد أميط اللثام عن قضايا إغتصاب أطرافها أجانب، ولكن لم ترد تقارير عن أية قضية تتضمن مواطنين. يعاقب على الإغتصاب بعشر سنوات في السجن، أو أربعة عشر عاماً إذا كان عمر الضحية أقل من 16 عاماً؛ أما إذا كان الجاني مُعلم الضحية أو وصيها أو حاضنها فيتعرض لعقوبة السجن مدى الحياة. ولقد كانت قدرة الحكومة على تطبيق قانون الإغتصاب محدودة بسبب تراخي الضحايا عن الإبلاغ بسبب خشيتهم من وصمة العار في مجتمعهم.

لا يوجد قانون محدد يجرم العنف المنزلي؛ ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يمكن ملاحقة العنف المنزلي قضائياً تحت مظلة القانون الجنائي الذي ينص على تحريم العنف بصفة عامة. شكل العنف المنزلي مشكلة وذلك وفقاً لما أوردته المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، شبه الحكومية. لم يحدث أن نشرت الصحف خبر القبض على أحد أو تمت إدانته على خلفية أحداث عنف منزلي بالرغم من وجود تقارير عن قضايا عنف أطرافها من غير المواطنين. خلال العام، تم إبلاغ المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل بـ 259 حالة إيذاء منزلي ضد المرأة.

خلصت دراسة قامت بها جامعة قطر في عام 2007 إلى أن 63 في المئة، من إجمالي 2778 طالبة قطرية وأجنبية شملهن الاستطلاع، قد وقعن ضحايا للإيذاء الجسدي وأن هناك 52 حالة تعرضن "العنف شديد"، مثل الإغتصاب، و 120 حالة تعرضن للتحرش الجنسي. كما أفادت 50 امرأة بأنهن فكرن في الإنتحار بسبب خوفهن من العواقب إن أبلغن السلطات.

في عام 2007، أنشأ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ملجأ تحت إشراف المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة

لإيواء النساء والأطفال من ضحايا الإيذاء. ومنذ إنفتاحه، ضم الملجأ 61 امرأة و 73 طفلاً. يقدم الملجأ خدمات متنوعة بما في ذلك مساعدات مالية، معونة قضائية وإستشارات نفسية.

لم ترد تقارير عن تدخل الحكومة في حق الأزواج أو الأفراد، وبكل حرية ومسؤولية، في تحديد عدد أطفالهم والفارق الزمني بينهم وأوقات إنجابهم. لا يوجد دعم حكومي مباشر للوصول إلى وسائل منع الحمل، ولكن يمكن الحصول عليها بكل حرية بدون وصفة طبية. قدم المهنيون من أعضاء القطاع الطبي المرخصين العناية للأمهات في أوقات الولادة، وكانت رعاية الأمومة متوفرة بكل سهولة. يتم التعامل مع الرجال والنساء على قدم المساواة فيما يتعلق بالأمراض المنقولة جنسياً ويجري إعلام وزارة الصحة بجميع حالات الأمراض المنقولة جنسياً.

يسمح النظام القانوني بالرأفة مع الرجل المدان بارتكاب ما يسمى بجريمة "شرف" ضد امرأة وهو قتلها بسبب ما يعتبر منها على أنه فعل غير محتشم أو سلوك منحرف. لم ترد تقارير تتعلق بجرائم الشرف هذا العام.

الدعارة غير مشروعة وقد اعتبرتها الحكومة مشكلة. أفاد مسؤولون حكوميون عن إزدياد القضايا التي تتعلق بالدعارة، ولكنهم لم يوردوا معلومات عن حجم المشكلة.

في بعض الحالات تحرش بعض الكفلاء جنسياً بخادماتهم المنازل الأجنبية وأسأوا معاملتهن. ولكن معظم هؤلاء الخادמות لم يتقدمن بشكاوى عن ذلك خوفاً من فقدان وظائفهن. يحظر القانون التحرش الجنسي ويعاقب عليه بالسجن أو بالغرامة أو كليهما. وقد أوردت أحد السفارات الأجنبية تقارير عن 700 حالة تحرش جنسي ضد خدم المنازل في عام 2008، وكانت الأغلبية العظمى منها من قبل أصحاب العمل من المواطنين. عندما قامت خادمت المنازل ممن تم التحرش بهن بإبلاغ هذه الحوادث إلى السلطات، فإنهن غالباً ما يتم إبعادهن ولا توجه إتهامات أصحاب العمل المتحرش. هذا وقد أوردت سفارة أجنبية أخرى تقارير عن أربع حالات إغتصاب مزعومة بحق خدم المنازل خلال العام وأوردت أيضاً زيادة في عدد الشكاوى المقدمة على خلفية إبداعات بالإيذاء الجسدي والتحرش الجنسي.

يؤكد الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويدعم هذا المبدأ قوانين مثل قانون الخدمة المدنية، قانون الإسكان وقوانين أخرى. ومع ذلك، إنتقصت العادات وتفسير أحكام الشريعة من دور المرأة في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال: إنتزمت الحكومة بالتفسير الشرعي القائل أن من حق المسلمين التلقائي أن يرثوا أزواجهم أو زوجاتهم المسلمين والمسلمات، مما يعني أن الزوجة غير المسلمة (تكون عامة الزوجة لأن المرأة المسلمة لا تستطيع قانوناً الزواج من غير مسلم) لا ترث إلا إذا أوصى لها الزوج رسمياً بنصيب من تركته (وبحيت لا يزيد عن الثلث). لا يرث الزوج المسلم ممتلكات زوجته غير المسلمة، تلقائياً. يختلف نصيب النساء من التركة تبعاً لعلاقة المرأة بالمتوفي؛ ففي حالات الأشقاء توزع التركة على أساس الذكر مثل حظ الأنثيين.

واجهت المواطنات تمييزاً قضائياً في الحصول على الجنسية لأزواجهن غير القطريين وأولادهن.

وفي حالات الطلاق، يظل الأبناء مع الأم، وذلك بغض النظر عن ديانتها مالم يثبت عدم صلاحيتها لذلك. يظل الصبيان في حضارة أمهاتهم حتى سن الثالثة عشر من عمرهم والبنات حتى سن الخامسة عشر. في بعض الحالات قد تمدد المحكمة من سن حضارة الأم لأبنائها حتى سن الخامسة عشر للصبيان وحتى وقت الزواج للبنات. وفي بعض الحالات الإستثنائية تحتفظ الأم بحضارة أطفالها من ذوي الإعاقة بدون إشتراط حد عمري معين. في حالات أخرى، وفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قد تتعرض الأمهات، ممن منحت لهن الوصاية على أبنائهن بموجب القانون، للحرمان من حقوقهن المالية وحقوق السكن الملازمة لها.

قانونًا يحق للمواطنة المتزوجة من أجنبي مقيم في البلاد منذ خمس سنوات الاستفادة من نظام الإسكان الحكومي. كما تستفيد الأرملة والمطلقات من هذا النظام، إن كان لهن ولد ولم يرثن منزلاً عن زوجهن الراحل. يمكن للأعزب أو العزباء الاستفادة من هذا النظام إن كانوا يعيلون آبائهم أو إخوانهم أو أخواتهم أو إن كان عمرهم يتخطى 35 عامًا؛ وقد طبق هذا القانون على أرض الواقع بإنصاف.

يحق للمرأة حضور إجراءات المحكمة وتمثيل نفسها، ولكن في العموم ينوب عنها في التمثيل أحد أقاربها من الذكور. في القضايا المتعلقة بالمعاملات المالية، تعدل شهادة الرجل شهادة إمرأتين، إلا أن المحاكم تقوم، بشكل روتيني، بتقييم الدليل وفقًا للمصادقية الكلية للشاهد والشهادة المقدمة، وليس على أساس النوع. وفي شهر أغسطس 2008 ساوت الحكومة بين الرجل والمرأة في قانون التعويض الذي كان ينص على أن مقدار الدية المدفوعة، في حالة فقدان المرأة لحياتها عن غير عمد، يساوي نصف المدفوع في حالة الرجل.

لا يشترط على المرأة غير المسلمة إعتناق الإسلام بعد زواجها من مسلم، لكن العديد منهن يتخذن قرارًا شخصيًا بفعل ذلك. يعتبر الأبناء المولودون لأب مسلم مسلمين. يمكن للنساء من أفراد العائلة السفر بحرية ما لم يقوم أحد الذكور من أفراد عائلتهن بإخطار مسؤولي الجوازات والهجرة بأن موافقته مطلوبة للسفر. لم ترد تقارير عن تقييد سفر أية امرأة بهذه الطريقة خلال العام.

تشكل النساء، وفقًا لغرفة تجارة وصناعة قطر، قرابة 13 في المئة من أصحاب الأعمال، وهن يدرن بصفة رئيسية شركات تصميم، مؤسسات أزياء، مراكز تدريب ومراكز تجميل. وقد عملت المرأة كجزء من القوة العاملة بالبلاد وشغلت وظائف مثل: أستاذات جامعيات، معلمات بالمدارس الحكومية، شرطيات؛ كما عملن أيضاً كمهنيات في الخدمات الحكومية، التعليم، الصحة وقطاع الأعمال الخاصة. تلقت المرأة مقابلًا عادلاً لعملها ولكنها إفتقرت إلى حق الوصول إلى بعض المناصب ولم تتلق بدلات عادلة للانتقال، السكن والمعيشة.

يسعى المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لتحسين وضع المرأة والعائلة تحت مظلة القانون المدني والإسلامي. وقد شارك المجلس في عدد من المؤتمرات والدراسات والتقارير الوطنية والدولية عن وضع المرأة في الدولة؛ وكذلك يسهم المجلس في صياغة التشريعات التي تخص المرأة والطفل.

الأطفال

يكتسب الطفل جنسيته من الأب. سجلت الحكومة، بشكل عام، جميع المواليد على الفور بإستثناء البدون. حيث أنه يجب على جميع الأفراد تقديم دليل على جنسيتهم حتى تتاح لهم خدمات الرعاية الصحية والتعليم، فإن هذه الخدمات لا تتوفر لفئة "البدون".

تعمل الحكومة على توفير الرعاية لأطفال المواطنين، وليس الأطفال الأجانب. تمول الحكومة نظامًا تعليميًا مجانيًا (من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية). التعليم إلزامي بالنسبة لجميع الأطفال حتى سن الثامنة عشر؛ في واقع الأمر لم يطبق هذا الشرط على أطفال الوافدين. التعليم مجاني خلال المرحلة الابتدائية (وهو يوازي حتى الصف التاسع) وذلك لأطفال الوافدين الذين يعملون في القطاع الحكومي. بصفة عامة، لم يكن هناك فارق بين الإناث والذكور في إرتياد المدارس في المراحل الابتدائية والثانوية. شكلت الإناث الأغلبية في المؤسسات التعليمية التالية للمرحلة الثانوية.

لم يكن هناك نمط إجتماعي لتشغيل الأطفال أو إساءة معاملتهم، وذلك رغم وجود بعض حالات العنف العائلي والإيذاء البدني والجنسي. أفادت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة أنها تلقت 106 حالة تتضمن إيذاء الأطفال. وبموجب الفقرة رقم 280 من القانون الجنائي يتعرض من يقيم علاقة جنسية مع شخص أقل من 16 عامًا لعقوبة السجن مدى الحياة؛ وتصل العقوبة إلى الإعدام إذا كان الشخص أحد أقارب الضحية، أو الوصي عليها، أو ممن يتولون رعايتها، أو خادمها.

وفرت مؤسسة قطر للأيتام، ذات التمويل الحكومي، المأوى والرعاية الصحية، والتعليم للأيتام منذ مولدهم وحتى سن الثامنة عشر. في هذا المأوى، أقام الأطفال في منشآت حديثة مقسمة حسب السن والنوع، مع توافر إشراف من البالغين، وحصلوا على الرعاية الصحية. تسعى المؤسسة إلى وضع الأيتام تحت رعاية عائلات قطرية.

أجرت مؤسسة قطر حملات توعية بحقوق الطفل وأدارت خط إتصال ساخن خاص لأطفال المواطنين والوافدين يمكن الإتصال عبره للإستفسار أو التعبير عن هواجسهم التي ترواحت ما بين مشاكل مدرسية وصحية وحتى المشكلات النفسية ومخاوف التحرش الجنسي. وقد تم تشغيل هذا الخط الساخن بالتزامن مع الخط الساخن المخصص لتلقي بلاغات سوء المعاملة الأسرية. لا توجد إحصائيات حول إستخدام هذا الخط.

الإتجار بالبشر

تبنت الحكومة خلال العام بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر، ولكنها لم تصدر قانونًا خاص بمكافحة الإتجار في البشر حتى نهاية العام. خلقت أحكام قانون الكفالة ظروفًا من الممكن أن تقضي إلى نشاطات العمالة القسرية وأحوال شبيهة بالإستعباد. ومع أن القانون يُجرّم العديد من الممارسات المتعلقة بالإتجار بالبشر، من بينها الإستعباد، إلا أنه لم ترد أي حالات مقاضاة ضد العمالة القسرية أو الإكراه على البغاء.

شكلت البلاد نقطة عبور ومقصد للمتاجرة بالرجال والنساء لأغراض العمالة القسرية، وللإستغلال في تجارة الجنس ولكن بصورة أقل حدة.

يتوجه رجال ونساء من أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط إلى قطر بصفتهم عمالاً وخدم منازل، إلا أنهم بعد ذلك يواجهون أحياناً أوضاع عمالة قسرية وإستغلال جسدي وجنسي.

قدمت بعض النساء والفتيات طوعاً إلى البلاد للعمل، إلا أنهن أكرهن على البغاء. وفي أغلب الأحوال لم تحاكم الضحايا بتهمة ممارسة البغاء، وإنما أصدرت الحكومة أوامر بإبعادهن وأرسلتهن إلى مركز حجز الإبعاد. كما قصدت نساء وفتيات البلاد للعمل كخادمت بالمنازل، ولكنهن كن عرضة لأعمال السخرة المنزلية والإستغلال البدني والجنسي، ولم يتمنعن بحماية قانون العمل.

تم تنفيذ قانون كفالة جديد خلال العام. ويحظر هذا القانون إحتجاز جوازات سفر العاملين. أبقى القانون على شرط عدم السماح للعمال الأجانب بمغادرة البلاد بدون تصريح خروج موقَّع من الكفيل، وعدم السماح بتغيير جهة العمل بدون إخلاء طرف كتابي من الكفيل. بموجب أحكام قانون الكفالة الجديد، يحق للعاملين الأجانب تغيير الوظيفة أو السفر بدون تصريح الكفيل ولكن بعد إجراءات إدارية مطولة. وقد أوردت السفارات الأجنبية تقارير تفيد بأن هذه العملية كانت مرهقة وأن تنفيذها لم يكن فعالاً. ظل العاملون عرضة لسوء الإستغلال والإعتقال والإبعاد. وقد أُرهب بعض الكفلاء موظفيهم الأجانب وأكرههم على العمل

لفتترات أطول من تلك المنصوص عليها في العقود، وخفضوا رواتبهم أو إمتنعوا عن سدادها، كما أحتجزوا جوازات سفرهم ولم يتمكنوا من الحصول على تجديد لتصاريح الإقامة.

إعتقلت السلطات خلال العام عمالاً لا يحملون تصاريح إقامة سارية وإحتجزتهم في مركز حجز الإبعاد. وبحلول نهاية العام بلغ عدد المحتجزين بمركز حجز الإبعاد، لحين ترحيلهم، 1300 محتجز.

كان المتاجرون الرئيسيون بالبشر هم أصحاب أعمال، متعاقدين، ووكالات توظيف. وصل معظم الضحايا للبلاد بشكل قانوني من خلال وكالات توظيف في دولهم، ولكنهم واجهوا بعد ذلك ظروف عمل قسري ومتاجرة بهم بعد وصولهم إلى البلد. تعاقد بعض العمال للعمل في البلد، إلا أن المتعاقدين تخلوا عنهم عقب وصولهم، أو تخلى عنهم أصحاب العمل بعد إتمام العمل، مما جعلهم أكثر عرضة للإتجار بهم.

يمكن ملاحقة المتاجرون بالبشر قضائياً بموجب القانون الجنائي بتهمة الإستعباد أو العمالة القسرية والحكم عليهم بالسجن لمدة قد تصل إلى سبع سنوات وغرامة تصل إلى 10 آلاف ريال قطري (2748 دولار أمريكي). يحظر القانون عمالة الأطفال تحديداً، ويشمل ذلك إستخدام الأطفال في سباق الهجن ويضع عقوبات على ذلك. (الفقرة 7 د)

ويتعامل القانون الجنائي أيضاً مع جرائم إنتهاك حرية الإنسان وحرمة (الإختطاف) حيث يقضي بالسجن لمدة 10 سنوات على ذلك الجرم.

ينص القانون، بالتحديد، على تجريم التعامل في أموال ذات صلة بالإتجار في النساء والأطفال.

لم تكن هناك ملاحقات قضائية خلال هذا العام ضد أصحاب عمل أو وكالات توظيف عمالة على خلفية قضايا مكافحة الإتجار بالبشر أو قضايا ذات صلة ولم يكن هناك مؤشر على أن الحكومة قدمت يد العون في التحقيقات الدولية أو أنها سلمت مواطنين متهمين بالإتجار بالبشر في دول أخرى.

رغم أنه لم تكن هناك دلائل على تورط مؤسساتي من قبل الجهات أو المسؤولين الحكوميين، إلا أن بعض المسؤولين ربما يملكون أو يديرون شركات تقوم بإخضاع موظفيها لأحوال عمالة قسرية.

إشتملت جهودات الحكومة المبذولة لمنع الإتجار في البشر على زيارات لحيات سباقات الهجن، وتدريب الشرطة على مكافحة الإتجار بالأشخاص، وحملة صحفية. في شهر سبتمبر، رعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حملة للتوعية بالإتجار في البشر ركزت على قطاع الطاقة وتضمنت تنظيم فصول تدريبية على حقوق العمال في منشآت الشركات.

توجد إدارة لحقوق الإنسان بوزارة الداخلية تختص بتلقي وتجهيز قضايا إنتهاكات حقوق الإنسان المزعومة والإتجار بالبشر.

هنالك ماوى حكومي لضحايا الإتجار في البشر لخدمة إحتياجات خدم المنازل المستغلين، والعمال الآخرين، والأطفال. وطبقاً لسياسة الحكومة، لا يمكن إعتبار أي شخص يواجه إنتهاكات جنائية أو متعلقة بالهجرة على أنه ضحية، وبذلك لن يتلقى مساعدة. ولقد ساهمت هذه السياسة في تقليص فعالية الماوى خلال العام.

يمكن الرجوع لتقرير وزارة الخارجية عن الإتجار بالبشر عبر الرابط التالي: <http://www.state.gov/g/tip>

متحدو الإعاقة

ينص القانون على تخصيص موارد لذوي الإعاقة كما يحظر التمييز ضدهم. تتولى الحكومة مسؤولية البت في شكاوى الأفراد والشكاوى المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتمارس الحكومة سلطتها لفرض الإذعان للقانون. يشترط القانون تخصيص نسبة 2% من الوظائف في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة لذوي الإعاقة. تم إلزام شركات القطاع الخاص التي يعمل بها 25 موظف على الأقل بتوظيف أفراد من ذوي الإعاقة. وقد فرضت غرامات مالية على أصحاب العمل الذين يخالفون أحكام التوظيف هذه. لم ترد تقارير خلال العام عن تعرض صاحب عمل لغرامة بموجب ذلك القانون. كانت هناك حاجة لمباني عامة جديدة يسهل لذوي الإعاقة الوصول إليها ببسر. وفي شهر أكتوبر، ألفت شقيقة سمو الأمير، الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني، خطابًا في إختتام مدة عملها كمقررة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الإعاقة، دعت فيه بلادها إلى فرض قوانينها الخاصة وأحكام الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة بصورة أكثر حزمًا.

وفرت المدارس الخاصة والمستقلة، بصفة عامة، أغلب الخدمات المطلوبة للطلاب من ذوي الإعاقة، ولكن المدارس الحكومية لم تفعل ذلك. إستوفت مباني حكومية قليلة المعايير المطلوبة لتمكين ذوي الإعاقة من إستخدامها، ولم تستوف المباني الجديدة، بشكل عام، هذه المعايير. تم تكليف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بضمان الإلتزام بالحقوق والأحكام الواردة بالقانون؛ إلا أن التقيد بهذا القانون لم يتم فرضه على نحو فعال.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

ميزت الحكومة بين المواطنين وغير المواطنين في التوظيف، التعليم، الإسكان، والخدمات الصحية. وتطلب من غير المواطنين دفع رسوم الرعاية الصحية، والكهرباء، والماء، والتعليم (وهي خدمات تقدم للمواطنين مجانًا). وقد سمح لغير المواطنين بالحصول على تغطية طبية مقابل رسوم رمزية. وبصفة عامة لم يكن بإمكان الأجانب تملك العقارات، إلا أن القانون يسمح بتملك العقارات في ثلاث مناطق محددة.

الإساءات المجتمعية، والتمييز، وأعمال العنف بسبب الميول الجنسية والهوية النوعية

يحظر القانون العلاقات المثلية بين الرجال، بينما يلتزم الصمت إزاء العلاقات المثلية بين النساء. يخضع الرجل المدان بإقامة علاقة جنسية مع رجل، دون سن السادسة عشر أو صبي، لعقوبة السجن مدى الحياة، وذلك وفقا لنص القانون الجنائي. وقد يتعرض الرجل للسجن لمدة سبع سنوات في حال أدين بإقامة علاقة جنسية مع رجل يتعدى سنه السادسة عشر عامًا وذلك بموجب المادة 285 من القانون الجنائي. شهدت المحاكم عددًا غير معلوم من القضايا خلال العام. ولا توجد منظمات للمثليين أو المثليات أو مزدوجي الميول الجنسية أو مغايري الهوية الجنسية في البلاد، ولم تسجل حالات عنف ضد هؤلاء الأفراد.

أعمال تمييز مجتمعية أخرى

كان هناك تمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وقد تم إبعاد الأجانب الذين ثبت إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة وشخصت حالتهم على أنها كذلك خلال الفحوصات الطبية عقب وصولهم للبلاد. أما المواطنين الذين ثبت إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة فقد وضعوا في الحجر الصحي وتلقوا العلاج.

القسم السابع: حقوق العمال

حق تكوين النقابات والجمعيات

يكفل قانون العمل والتشريعات حق تكوين منظمات عمالية للمواطنين ممن تتعدى أعمارهم 18 عامًا من العاملين بالشركات والمؤسسات الخاصة التي تضم أكثر من 100 عامل من المواطنين؛ ولكن القانون على أرض الواقع يُصعّب من تكوين هذه التنظيمات العمالية. لم يسمح للعمال الأجانب بتشكيل لجان عمالية، وكان بإمكان العمال الأجانب أن يكونوا فقط أعضاء في لجنة مشتركة تجمع بين العمال والإدارة؛ وقد منع العاملون في القطاع الحكومي من الانضمام لإتحاد. يسمح القانون والأنظمة بوجود إتحاد عام عمال قطر فقط (وهو يتألف من عدة لجان عامة للعاملين في التجارة أو الصناعة والتي بدورها تتكون من لجان العاملين بشركات منفصلة)، ويحظر الإنتماء لأية مجموعات خارج البلاد. لم تسجل أية محاولات لتشكيل إتحادات خلال العام.

يمنح القانون العمال الحق في الإضراب، إلا أنه توجد شروط صارمة جعلت من فرص الإضراب القانوني بعيدة المنال. يشترط قانون العمل أن يوافق ثلاث أرباع لجنة عمال الشركة على الإضراب؛ وتتألف هذه اللجان من عدد متساو من ممثلي الإدارة والعمال، مما يستحيل معه الأمر عمليًا للحصول على تصريح بالإضراب. لم تسجل أية إضرابات خلال العام؛ ومع هذا أوردت بعض السفارات الأجنبية تقارير عن حالات متعددة تدخلت فيها لتسوية نزاعات عمالية تقدم بها مواطنيها العاملين في البلاد. في الماضي ردت الحكومة على إضرابات عمالية بإرسال أعداد كبيرة من أفراد الشرطة إلى مواقع العمل أو مخيمات العمال ذات الصلة، وقد انتهت هذه الإضرابات عامة بصورة سلمية بعد إستعراضات القوة التي أظهرتها الحكومة. في أغلب الحالات، قامت الحكومة بإبعاد منظمي الإضراب بصورة عاجلة. تم منع موظفي الحكومة، خدم المنازل، والعاملين في المرافق العامة والصحة والخدمات الأمنية من الإضراب. ويمكن لهؤلاء الموظفين أن يسعوا بالطرق القانونية للحصول على تصريح بتجمهر عام؛ إلا أنه لم ترد تقارير عن حدوث مثل هذه التجمهرات خلال العام.

حق التنظيم والمفاوضة الجماعية

يكفل قانون العمل للعاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة، التي تضم أكثر من 100 مواطن، الحق في المفاوضة الجماعية لتوقيع إتفاقات بين صاحب العمل والعمال حيال موضوع متعلق بالعمل. حصرت الحكومة من هذا الحق من خلال السيطرة على القواعد والإجراءات الخاصة بالمفاوضة وعمليات الإتفاق. لم تتم ممارسة المفاوضة الجماعية بحرية، ولا يوجد عمال يعملون بموجب عقود مفاوضة جماعية.

يحدد أصحاب العمل والعاملون في القطاع الخاص روايتهم بدون تدخل الحكومة. نظرت المحاكم المحلية في نزاعات بين عاملين وأصحاب عمل. تجنب العاملون الأجانب لفت الإنتباه إلى مشكلاتهم مع أصحاب عملهم خوفاً من الإنتقام والإبعاد. قدمت إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية خدماتها كنقطة إتصال لتلقي الشكاوى من العمال الأجانب. وفقا لسفارات العمال الوافدين والعمال المؤقتين، إلترمت إدارة العمل، التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، الموضوعية، ضمن نطاق الصلاحيات المحدودة والممنوحة لها، أثناء تعاملها مع قضايا عدم سداد أجور العمال؛ وقد أفادت إدارة العمل بأنها حلت ثمانين في المئة من الشكاوى التي قدمها العمال والتي بلغت 6044 شكوى، كما أحييت باقي القضايا إلى محاكم العمل للنظر فيها.

لا توجد مناطق لمعالجة الصادات.

حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري؛ ولم ترد تقارير عن حدوث مثل تلك الممارسات. عمل العاملون الأجانب في حالات متعددة تحت ظروف شكلت نوعاً من أنواع العمل القسري. ولقد تواجدت هذه الظروف بصورة أساسية في قطاعي عمال الإنشاءات وخدم المنازل.

يمنح قانون الكفالة، الذي دخل حيز التنفيذ في شهر مارس، وزارة الداخلية سلطة نقل كفالة العامل إلى كفالة صاحب عمل آخر بصورة مؤقتة إن كان هناك نزاع قضائي تحت النظر بين العامل وبين صاحب عمله الأصلي. ووفقاً للأرقام الحكومية، شكل العمال الأجانب أكثر من 85 في المئة من قوة العمل والذين يعتمدون على صاحب عملهم في حقوق الإقامة، مما جعلهم عرضة للإستغلال. فعلى سبيل المثال، يجب أن يوافق أصحاب العمل، بجانب موافقة وزارة الداخلية، على منح تصريح خروج لأي عامل أجنبي. إمتنع بعض أرباب العمل عن مثل هذه الموافقة بصورة مؤقتة لإجبار العاملين الأجانب على العمل لفترة أطول مما رغبوا. بإمكان هؤلاء العمال إبلاغ إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية عن مثل تلك الحالات. العمال غير المهرة وخدم المنازل، بشكل خاص، أكثر عرضة لعدم سداد أجورهم أو تأخيرها.

حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التوظيف

يحظر القانون عمالة الأطفال القسرية أو الإجبارية، وقد قامت الحكومة بشكل عام بفرض تطبيق هذا الحظر. يحدد قانون العمل الحد الأدنى لسن التوظيف بستة عشر عاماً. ويمكن، بموجب القانون، عمل القُصَّر ممن هم بين سن السادسة عشر والثامنة عشر بموافقة من الوالد أو ولي الأمر، وقد عمل بعضهم في أعمال تجارية صغيرة تمتلكها عائلاتهم مثل المحال الصغيرة أو العمل كموظفي مكاتب. لا يسمح للقُصَّر بالعمل أكثر من ست ساعات يومياً أو أكثر من 36 ساعة أسبوعياً. يتوجب على أرباب العمل إمداد إدارة العمل بأسماء ووظائف موظفيهم القُصَّر والحصول على موافقة وزارة التربية والتعليم لتوظيف القاصر. يحق لإدارة العمل أن تمنع توظيف القُصَّر في أعمال ترى أنها تشكل خطراً على صحة أو سلامة أو أخلاقيات القُصَّر.

قد يتعرض مخالفو قانون حظر إستخدام الأحداث في سباق الهجن لعقوبة السجن ستة أشهر أو غرامة قيمتها 3 آلاف ريال (قرابة 825 دولار أمريكي). وفي الحالات التي تتعلق بتشغيل القصر، تبلغ العقوبة ثلاث سنوات في السجن أو دفع غرامة قدرها 10 آلاف ريال (2748 دولار أمريكي). لم تسجل خلال العام أية حالة، ولم تكن هناك متابعات قضائية بموجب هذا القانون.

ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور منصوص عليه في القانون. ولم يوفر متوسط أجر العامل الأجنبي مستوى المعيشة الكريمة له ولعائلته. يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية بثماني وأربعين ساعة مع عطلة أسبوعية مدتها 24 ساعة؛ ومع ذلك إتبع معظم الدوائر الحكومية نظام 36 ساعة في الأسبوع. إستحق العاملون الذين عملوا لأكثر من 48 أو 36 ساعة أسبوعياً، خلال شهر رمضان الكريم، أجوراً

إضافية تعادل نسبة 25 في المئة على الأقل من الراتب. إلتزمت الدوائر الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى بنص القانون. في كثير من الأحيان لم يتم العمل بذلك فيما يخص العمال غير المهرة وخدم المنازل والعاملين مع الأفراد والذين هم فى غالبيتهم من الأجانب. وقد عمل مثل هؤلاء العمال، بشكل متكرر، لسبعة أيام في الأسبوع ولأكثر من 12 ساعة في اليوم مع منحهم عطلات قليلة أو حرمانهم منها وبدون منحهم أجور عمل إضافي، ولم تتوفر لهم وسائل فعالة للتظلم من هذا الضرر.

تواصل تقييد حقوق العمال الأجانب بشكل كبير. أساء بعض أرباب العمل إلى خدم المنازل الأجانب، وخاصة القادمين من دول جنوب آسيا وأندونيسيا والفلبين وذلك عن طريق الإمتناع عن سداد أجورهم أو تأخير سدادها. شملت بعض الحالات حوادث إغتصاب وإعتداء جسدي. وفرت بعض السفارات الأجنبية مأوى مؤقت لرعاياهم الذين تركوا أرباب عملهم بسبب الإساءة أو النزاعات، وذلك قبل إحالة القضايا إلى المسؤولين الحكوميين؛ ووفقاً لتلك السفارات تمت تسوية هذه القضايا في غضون 48 ساعة من خلال جهود وساطتهم بين العاملين وأرباب عملهم؛ وأحيلت الحالات التي لم تتم تسويتها في غضون 48 ساعة إلى إدارة الأدلة الجنائية والتحقيقات التابعة لوزارة الداخلية خلال فترة أقصاها سبعة أيام. أما القضايا التي لم تتم تسويتها في غضون سبعة أيام فقد أحيلت إلى المحاكم العمالية، وهي دوائر خاصة داخل المحكمة الابتدائية المدنية.

أوردت إحدى السفارات الأجنبية تقارير تقييد بأنها تلقت حوالي ستة آلاف شكوى خلال العام؛ وكان معظمها متعلق بعدم سداد الرواتب وأجر ساعات العمل الإضافية ورفض الحصول على تصاريح إقامة. لقد كان للتغييرات في قانون الكفالة جل الأثر في الانخفاض الحاد في عدد الشكاوى المقدمة ضد الكفلاء المحتجزين لجوازات سفر موظفيهم. فصاحب العمل الذي يحتجز جواز سفر قد يتعرض لغرامة قدرها 10 آلاف ريال (2747 دولار تقريباً). تلقت سفارة أجنبية أخرى ما بين خمسين إلى ستين شكوى يومياً، وقد تضمنت هذه الشكاوى حالات تحرش جنسي، تأخير سداد الرواتب، العمل القسري، تبديل العقود، إحتجاز جوازات السفر، رداءة المسكن، عدم السماح بالعودة للوطن، إنهاء التعاقد والإبعاد بدون سبب، التعذيب الجسدي، الإرهاق في العمل، الحبس وسوء المعاملة. عادة ما أمتنع خدم المنازل المساء إليهم عن توجيه الإتهام لمن أساء إليهم خوفاً من فقدان وظائفهم. ووفقاً لسفارة أجنبية، توفي 217 من مواطنيها، اللذين يعملون بالبلاد، خلال العام وذلك من أصل 280 ألف مواطن مسجلين لديها، حيث قضى 115 نحبهم إثر أزمات قلبية، 23 فرداً إثر حوادث عمل وأنتحر 9 أشخاص. كما توفي 40 مواطناً نيالياً في حوادث مرورية ومات 9 آخرون غرقاً. حققت الشرطة في الحوادث المتعلقة بالعمل، لكن لم يعلن عن نتائج التحقيقات للجمهور. تعتقد جماعات الدعم المحلي أن السلطات قد أرجعت سبب الوفاة فى مثل هذه الحالات إلى أزمات قلبية لإخفاء الوفيات التي تحدث بسبب العمل. سجلت سفارة أجنبية تزايداً في إجمالي عدد الشكاوى خلال العام.

سنت الحكومة أنظمة وقوانين تتعلق بسلامة العامل وصحته، إلا أن تطبيق هذه القوانين، وهي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق وزارة الطاقة والصناعة ووزارة الصحة ووزارة العمل، كان متفاوتاً بسبب التدريب غير الكاف ونقص عدد الأفراد. زار ممثلون دبلوماسيون مخيمات عمال ووجدوا أن معظم العمال غير المهرة يعيشون في مساكن ضيقة ومنتسخة في ظروف خطيرة، وفي الغالب إفتقر العمال إلى المياه الجارية والكهرباء أو الطعام الكافي. قام مفتشو إدارة العمل بإجراء عدد محدود

من الزيارات التفقدية العشوائية لمخيمات العمال، ووجهوا إنذارات للقائمين عليها حينما وجدوا أنها دون الحد الأدنى المطلوب من المعايير وأمرت السلطات بتعديل المخالفات في فترة محددة وفي حال تواني المخالفين عن تعديل المخالفات قامت إدارة العمل بإحالة الموضوع إلى المدعى العام لإتخاذ اللازم. تم رفع عدد غير معلوم من القضايا خلال العام. لم تتوفر إحصاءات حول عدد الزيارات التفقدية، لكن مسئولو العمال الأجانب أفادوا بأن معظم مخيمات العمال في البلاد ظلت بعيداً عن الحد الأدنى للمعايير. أفادت سفارة أجنبية بوجود ظروف مقبولة في ثلاث مخيمات تضم رعايتها، وقد سمح لموظفي السفارة بالزيارة بصورة منتظمة.

أشرفت إدارة السلامة العامة على الأوضاع والتدريب على السلامة، كما كان لشركة البترول، التي تديرها الدولة، معايير وإجراءات السلامة الخاصة بها. حددت الأنظمة الإعاقات الجزيئية والدائمة التي يمكن التعويض عنها، وبعضها يرتبط بالتعامل مع الكيماويات والمنتجات البترولية، أو الإصابات أثناء عمليات التشييد. ولا ينص القانون على معدلات محددة للدفع والتعويضات. وفرت الحكومة العلاج الطبي المجاني للعمال الذين أصيبوا بأمراض أو إصابات تتعلق بالعمل.

يمكن للعمال الأجانب دخول البلد بتأشيرة زيارة، ولكن يتطلب وجود كفيل لتحويل هذه التأشيرة إلى تأشيرة عمل، كما أن على العامل الحصول على موافقة كفيله حتى يتسنى له مغادرة البلاد. وفي شهر أغسطس أجرت وزارة العمل حملة تضمنت زيارات تفقدية غير معلنة لمواقع العمل للتأكد من سداد الرواتب بصورة ملائمة وذلك في إطار الإلتزام بقانون حماية العامل. أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شهر أكتوبر حملة لحماية العمال في قطاع الطاقة وشملت هذه الحملة تنظيم فصول توجيهية وتوزيع مطبوعات توضح حقوق وواجبات العمال بموجب قانوني العمل والكفالة.